المحاضرة الأولى : الإطار المفاهيمي للاقتصاد السياسي

أهداف المحاضرة :

سيكون الطالب من خلال عرض هذه المحاضرة قادرا على :

1. **معرفة متى نسمي علم ما علما وماهي الشروط الضرورية لذلك .**
2. **فهم المعاني اللغوية والاصطلاحية للاقتصاد السياسي .**
3. **إدراك "علم الاقتصاد" و منهج التحليل الاقتصادي المجرد .**
4. **معرفة مختلف التعاريف التي أدرجها رواد هذا الاختصاص .**

تعريف علم الاقتصاد السياسي.

1 -تعريف العلم:

يعدّ مفهوم العلم من المفاهيم الرئيسية في الدراسات المعاصرة؛ خاصة مع الجدل المتزايد حول حصر مفهوم العلم في الجانب التجريبي، والتساؤل بشأن علمية البحوث الاجتماعية و الإنسانية التي تدرس سلوك الانسان و المجتمع. ويلاحظ أن هذا الاتجاه في تعريف العلم هو وليد التطور التاريخي والخبرة الغربية حول هذا المفهوم.

بالرجوع إلى فلسفة العلوم و استخدامها للاصطلاح بمعنى عام، يقصد بالعلم: " **مجموع المعرفة الإنسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة و بالمجتمع و بالفكر، و المستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، و ذلك استخداما لمناهج البحث العلمي، و هي معرفة تهدف إلى تفسير هذه الظواهر تفسيرا علميا** "، أما إذا أخذنا أحد فروع العلوم المختلفة فيقصد به:" **مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر**".

و كثيرا ما يقترن ذكر كلمة "علم" بمصطلحات أخرى، تعبر عن مدلول "العلم" في العصر الحديث مثل: العقلانية، الوضعية ، الموضوعية، التجريبية، الحتمية المادية، القوانين العلمية....، ظهرت هذه المصطلحات نتاج مرحلة تاريخية تمتد من مرحلة النهضة الفكرية و عصر الأنوار في أوربا، و التحول الذي عرفته على مختلف مستويات المعرفة، لتعبر بذلك عن امتداد للتراث الفكري و المعرفي لتلك المرحلة. بحيث أصبح **العقل البشري** هو البديل و المرجع الوحيد لتفسير كل ما يحدث في المحيط و الواقع الإنساني (بعدما كان يرد أسباب الظواهر إلى تفسيرات لاهوتية أو غيبية (الوحي) تتولى تقديمها الكنيسة في مرحلة العصور الوسطى، بحيث كانت المحتكر الوحيد لمصادر المعرفة، و تقوم باضطهاد و محاربة مصدر جديد للمعرفة قد ينافي مع ما تقدمه الكنيسة)، كما ارتبط مفهوم العلم في العصر الحديث بالمنهج التجريبي الذي يردّ كل الأشياء إلى التجربة ويخضعها للدراسة المعملية

من خلال الإدراك العقلي للواقع عبر الملاحظة ، كنتيجة لقصور الإدراك البشري عن الوصول إلى بعض الحقائق دون تجربة، وترجع أصول هذا المنهج إلى العلماء الأوروبيين في مطلع القرن السابع عشر، وخاصة إلى فرنسيس بيكون، وقد دخلت كلمة عالم " Scientist" إلى اللغة الإنجليزية حوالي 1840م لتميِّز أولئك الذين يبحثون عن قوانين تجريبية في الطبيعة عن الفلاسفة والمفكرين.

متى يمكن الحديث عن علم؟

للحديث عن قيام علم في حقل معرفي معين، يتوجب توفر مجموعة من الشروط :

أولا: يتعين أن يتوفر موضوع محدد: و موضوع المعرفة العلمية بصفة عامة هو التصويرات الذهنية للظواهر أو الوقائع.

ثانيا: يتعين أن يتوفر لدينا جسم من المعرفة العلمية. و ذلك من خلال:

- يتعين لكي تكون المعرفة علمية أن تستخدم في عملية استخلاصها منهج البحث العلمي.
- يتعين أن يكون هدف نشاط البحث الكشف عن **القوانين الموضوعية** التي تحكم الوقائع أو الظواهر محل الدراسة.(يتم صياغة هذه القوانين من خلال ملاحظة التكرار في ظروف معينة لتطور الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية – أمثلة عن القوانين: قانون الجاذبية، قانون المرض و الدواء، قانون التبخر، قانون الزلازل، قانون السرعة، قانون الأرصاد الجوية، القوانين السياسية (علاقة شخصية الحاكم بطبيعة نظام الحكم، العلاقة بين الديمقراطية و الاستقرار الاقتصادي)، القوانين الاقتصادية (قانون الأسعار حسب العرض و الطلب).
- يتعين كذلك لكي تكون المعرفة علمية أن يتم استخدام المناهج الكمية و الكيفية القابلة للقياس للظاهرة محل الدراسة.

ثالثا: يتعين أن يتوفر لدينا مجموعة من القوانين و النظريات:

وهي تمثل نتيجة لدراسة الموضوع من خلال المنهج العلمي التجريبي.

فدراسة علم الاقتصاد السياسي تتطلب منا أولا تحديد مكانة هذا العلم و طبيعته وسط العلوم الأخرى،

و نذكر هنا أنه يمكن تقسيم العلوم إلى ثلاثة أقسام:

- العلوم الطبيعية: و هي علوم تهتم بدراسة العلاقات بين الأشياء أو المتغيرات الطبيعية المادية، مثل الكيمياء، الفيزياء، علم الأحياء...الخ.
- العلوم النظرية المجردة: تهتم بدراسة العلاقات بين معطيات منطقية تجريدية و أهمها الرياضيات.
- علوم إنسانية أو اجتماعية: و هي علوم تهتم بدراسة العلاقات التي يربطها الإنسان مع نفسه أو مع إنسان آخر، أو مع المجتمع أو مع الأشياء، بحيث يكون هو المحور الأساسي لهذه العلوم.

2 -**المعاني اللغوية لمصطلح الاقتصاد / الاقتصاد السياسي:**

- **الأصول اللغوية لكلمة "اقتصاد":**

كلمة اقتصاد في العربية مشتقة من قصد. ولها عدة معان، ولكن يهمنا منها ماله صلة بالمال والإنفاق و نحوهما. و القصد هو الاعتدال في السلوك كله، قال تعالى: " وأقصد في مشيك وأغضض من صوتك" (لقمان،19)

جاء في لسان العرب:

القَصْد في الشيء خلافُ الإفراطِ، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أَن لا يُسْرِفَ ولا يُقَتِّر، يقال فلان مقتصد في النفقة، وقد اقتصد، واقتصد فلان في أَمره أَي استقام، وقوله ومنهم مُقْتَصِدٌ بين الظا لم والسابق .

كما جاء في المعجم الوسيط :

قصد في الحكم عدل، وقصد في النفقة لم يسرف ولم يقتر، واقتصد في أمره توسط .

المعاني حسب الكلمتين الإنجليزيتين: في اللغة العربية يحدث عادة الخلط بين كلمتين تمت ترجمتها من الإنجليزية :الكلمة الأولى economy ترجمت إلى **"**اقتصاد**"**، أما الثانية economics فترجمت إلى **"**علم الاقتصاد**"** أو الدراسة المنهجية للاقتصاد.

economy :

جاء في قاموس أكسفورد المشهور Oxford Advanced Learner's Dictionary ، الطبعة السابعة (2005): "العلاقة بين الإنتاج والتجارة وعرض النقود في دولة أو إقليم محدد".

economics:

ترجمت إلى علم أو دراسة كيف يعمل الاقتصاد وكيف تتفاعل الأطراف أو اللاعبون (مثل المستهلك والمنتج والبائع والشركة والحكومة... إلخ) في الاقتصاد.

- **أما بالنسبة للأصل اللغوي لتعبير " اقتصاد سياسي " Political Economy"،" Economie politique":**

فقد اشتق من ثلاث كلمات إغريقية ينصرف معناها إلى " **قواعد ذمة المدينة**" وهي: بيت (ذمة) "**Oïkos**"، قواعد (قانون) "**Nomos**"، مدينة "**Polis**".

3 -**التعريف الاصطلاحي لـ"علم الاقتصاد السياسي" و علاقته بمصطلح"السياسة الاقتصادية" و "علم الاقتصاد"** :

لم يدخل مكونا هذا الاصطلاح أي كلمتي " اقتصاد" و "سياسي" دفعة واحدة، فمصطلح "الاقتصاد" ("Oikos"/"Nomos") ، (منزل / قانون)، يأتينا من "**أرسطوطاليس**" الذي قصد باستعماله (علم قوانين الاقتصاد المنزلي) أو (قوانين الذمة المالية المنزلية) ، و لم يستعمل اصطلاح " **الاقتصاد السياسي**" إلا في بداية القرن السابع عشر، و هو ما تحقق على يد الكاتب الفرنسي " **أنطوان دي مونكريتيان**" " **Antoine de Montchrestien**"، الذي نشر في عام 1615 كتابا بعنوان (**مطول/شرح في الاقتصاد السياسي**) /(**Traité D'Economie Politique**)، قاصدا بصفة (السياسي) أن الأمر يتعلق بـ" **قوانين اقتصاد الدولة** ". كما أنه أضفى على الاقتصاد صفة السياسي لانشغالات شخصية يتطلع من خلالها إلى خلق علم جديد هو " فن الحصول على إيرادات للدولة".

فمن خلال هذا العمل الذي اشتمل على عبارة الاقتصاد السياسي كان يرمي " **أنطوان دي مونكريتيان**" إلى تحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثروتها، و هكذا ظهر الاقتصاد كوصف لأسلوب تنظيمي و سياسي للرفع من مستوى المادي للسكان و الدولة. لذلك يذهب الكثير من الدارسين إلى أن استعمال تعبير الاقتصاد السياسي من طرف " **أنطوان دي مونكريتيان**" كان يقصد من خلاله جملة النصائح و الإرشادات التي تعطى للأمير أو الملك حتى يدير مالية المدينة أو الدولة، و لو أمعنا النظر فيما أراده لوجدنا أنه كان يعرف (السياسة الاقتصادية Politique Economique) ، و على ذلك فهو ينصرف حسب أصول المصطلح اليونانية" **قواعد ذمة المدينة**" إلى (**علم المالية العامة**) و ليس علم الاقتصاد السياسي. و هذا خلط وقع فيه" **أنطوان دي مونكريتيان**"، لأن الفرق كبير بين المصطلحين:

- الاقتصاد السياسي: **علم نظري شامل** له موضوعه و مناهجه ، و نظرياته و قوانينه.
- السياسة الاقتصادية: **فن عملي جزئي** يعتمد في أغلب الأحيان على العلم النظري. و هي تشير في معناها إلى مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية (شركة، مصنع...) لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

التعريف بعلم الاقتصاد السياسي:

في محاولة تعريف علم الاقتصاد السياسي تواجهنا العديد من التعاريف المختلفة و المتعددة، و يمكن أن نلخص هذه المحاولات في التعاريف التالية:

التعريف الأول : استقر الكثير من الاقتصاديين حول التعريف الذي يحاول أن يربط علم الاقتصاد بالتناقض الموجود بين المواد و ندرتها من جهة و اجتهاد الإنسان من جهة أخرى لمواجهة هذه الندرة (**المشكلة الاقتصادية**).

– يعرف الاقتصادي الفرنسي "**ريمون بار**""**Raymon Barre**" في كتابه (الاقتصاد السياسي)، علم الاقتصاد كعلم : (**يدرس تسيير الموارد الناذرة و أشكال تحويل هذه المواد**)، فهو علم (**يبين السبل التي يتبعها الأفراد و المجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة و التي لا حصر لها، باستعمالهم و سائل محدودة**).

نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد يهتم بظاهرتين:

- ظاهرة ندرة الموارد التي يرغب الإنسان في الحصول عليها.
- ظاهرة اجتهاد الإنسان في تحويل هذه الموارد قصد إشباع رغباته.

التعريف الثاني – "ريمون بار""Raymon Barre"-:

علم الاقتصاد هو :

(**علم دراسة علاقات الأفراد بعضهم ببعض، و علاقاتهم بالأشياء، في سعيهم نحو الوصول إلى الرفاهية المادية**).

نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة:

- علاقة الإنسان بالمادة التي يعمل على تحويلها.
- اجتهاده في إطار تنظيمي اجتماعي معين.
- هدف النشاط الاقتصادي هو الوصول إلى تحقيق المزيد من الرفاهية و الازدهار المادي.

التعريف الثالث – التعريف الماركسي-:

علم الاقتصاد هو:

(**علم دراسة الحياة الاقتصادية في إطار التنظيم الاجتماعي و مرحلة التطور التاريخي**).

(**علم القوانين التي تضبط مختلف العلاقات الاجتماعية و أساليب الإنتاج**).

نستخلص من هذا التعريف أن موضوع الاقتصاد السياسي هو:

- دراسة العلاقات الاجتماعية للأفراد الناتجة عن ملكية وسائل الانتاج، في سياق تطورها التاريخي.
- البنية الاقتصادية هي التي تحدد طبيعة البنية الفوقية السياسية و القانونية و الاجتماعية.
- علم الاقتصاد هو علم التطور التاريخي لكيان الانتاج الاجتماعي.

التعريف الرابع – التعريف الإسلامي-:

- علم الاقتصاد هو:
- (**ذلك العلم الذي يدرس علاقات الأفراد الاقتصادية، بهدف تحقيق و إشباع حاجاتهم المادية، في إطار التشريعات الإسلامية المحددة لطبيعة و حدود النشاط الاقتصادي**).

نستخلص من هذا التعريف أن مفهوم الاقتصاد السياسي الإسلامي يتمحور حول:

- يعنى الإسلام بقضايا المادية الاقتصادية للأفراد.
- لا يفصل الدين الإسلامي بين الأهداف الدنيوية للنشاط الاقتصادي و الأهداف الأخروية، فتلبية حاجات الأفراد المادية عني بها الإسلام كوسيلة لبلوغ الحياة الكريمة التي ترعى القيم، و تنمي خصائص الإنسان العليا، و تزكي ثواب الله في الآخرة، وهذا مصداقا لقوله تعالى:

{**و ابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة و لا تنسى نصيبك من الدنيا** } (صورة القصص الآية 77)

من خلال هذه التعاريف المختلفة يمكن أن يحدد محتوى علم الاقتصاد/ الاقتصاد السياسي في :

1 -يهتم علم الاقتصاد في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة. فهو يلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية .

2 -يهتم علم الاقتصاد في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية (التشابه الناتج عن التكرار) التي تطبع التصرفات الإنسانية. فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث عن محددات الظواهر الاقتصادية وآثارها، وإيضاح و تفسير العلاقات العامة الثابتة التي تقوم بينها، أي **اكتشاف القوانين الموضوعية** التي تقيم نظما منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية.

3 -يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية. فهو لا يقترح أهدافا سياسية أو اجتماعية، ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة. ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق .

4 -في مواجهة أهداف معينة وفي إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية.